

المقدمة

إن الاقتصاد غير النظامي الذي وصف وعلى التعاقب بالمجهول والمُقمع والمُساند والمُشجع، وهو اليوم يُعد الأمل الأخير للنجاة الذي تشبثت به الأكثرية المطلقة في البلدان النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، والتي تعاني من صعوبات مالية أو فقر مدقع، ولا يمكن أن يخوننا التعبير وعلى مستويات مختلفة التدرج، الذي كشفت عنه اقتصاديات البلدان النامية في العموم عجزها عن أن تنهض بشعوبها وتنقلها إلى اقتصاد متقدم، أمّا بالنسبة إلى الدول المتقدمة والتي شهدت اقتصادياتها ظواهر الاقتصاد غير النظامي من المهاجرين إليها أو من سكانها الأصليين، وفي كثير من مناطق العالم، ترك للشعوب نفسها حرية اختيار البقاء على قيد الحياة بالممارسة العملية وبفضل حسن التصرف وإيجاد التوافقات مهما كلف الثمن مع الواقع، وإن هذه القدرة على التكيف إزاء عوائق الواقع، فاجأتهم بقدرتها وتنوعها وغالباً بابتكارها، وإن السلطات المحلية والدولية أخذت تعي على نحو تدريجي المعيار الراسخ لهذا الاقتصاد «التلقائي» أو «الشعبي» الذي برز متحدياً لكل قواعد اللعبة، وهو اليوم يكتسب العون الذي يفرض نفسه لصالحه؛ وذلك ليتيح لكل بلد أن يعيد بناء نظامه الاقتصادي استهلالاً من الوضع المنفتح الذي يحدد مسيرة تنميته.

وبالمقابل نحن متفقين على المضمون الذي يحمله هذا الدعم، وإن صيغ التدخل قد تكون من خلال وضع استراتيجية الانتقال إلى الاقتصاد النظامي من خلال التمويل وتجهيز المنتج وتصميمه ونمط إنتاجيته وجودته وتحويله إلى سلعة تجارية وتكيفه لشروط السوق، وأنماط الإدارة الفاعلة وتنظيم البيئة القانونية من اشتراطات العمل والحماية الاجتماعية والتدريب وتطوير العلاقات بينهما سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، وهذه الآراء تُعدّ من أكثر الأهداف المراد تحقيقها من خلال الفعالية على أرض الواقع بالممارسات الديمقراطية والمتجسدة بالحوار والتفاوض الاجتماعي والنقابات والتعاونيات في دعم السمة المنظمة، وكذلك حول أولويات التميز وحول أسلوب التأطير أو أسلوب التعاون في التوصية في الاستخدام وكذلك الاشتراطات الملموسة في التنفيذ.

وبعد هذا الإيجاز عن الموضوع ينبغي لنا أن نتعرف على سبب اختيارنا لهذا الموضوع و ماهي مشكلة الدراسة ونطاق الدراسة ومنهجيتها وهيكلتها في النقاط الآتية:

❑ أولاً: أسباب اختيار موضوع الدراسة :

إن ما تجلّى به أسباب اختيار الموضوع أن هناك من الأشخاص والمنشآت الذين تستفيد من قوانين العمل والذين يكونون خارج تغطية التشريعات الاجتماعية، والتي تقرض الدراسة إمكانية تدارك الانسجام في الاقتصاد غير المنظم من خلال مبادرات يقوم بها المشرع تتجسد بإصدار تشريعات تحمي العامل باعتباره فرداً من أفراد المجتمع ومن جهة أخرى بحمايتهم بغيرهم القوة المنتجة في المجتمع، من خلال تأطير الحماية القانونية للاقتصاد غير المنظم بقواعد قانونية خاصة بعلاقة العمل.

أمّا الأمر الثاني أن مفهوم الاقتصاد غير النظامي قد شاع استخدامه اليوم في دراسة مشاكل التنمية، وفي الواقع أصبح من المستحيل تناول سوق العمل النظامي أو حتى وصفه ببساطة في سياق التنمية الاقتصادية من غير الاصطدام بهذا الواقع والذي حدد من قبل منظمة العمل الدولية بالاقتصاد غير النظامي والذي أوجد منطقة التقاء رمادية بين القطاع النظامي (القطاع العام - الخاص) والقطاع غير النظامي والتي تعود لمجموعة من الأسباب التي قامت من أجله.

أمّا الأمر الثالث فهو ما تبنته بعض الدول العربية والأوروبية من وضع الحلول بواسطة معالجاتها التشريعية المنظمة للاقتصاد غير المنظم، ممّا يسمح بمعالجة واقعية لمشكلة ثلث العمال في العالم عموماً وأكثر من نصف عمال المنطقة العربية.

❑ ثانياً: مشكلة الدراسة :

تتجسد مشكلة الدراسة في أن افتراضنا بأن الاقتصاد غير المنظم حقيقة واقعة وله أسبابه المفروضة في كل المجتمعات ومنها العراقي ممّا يتطلب التوسع في نطاق تطبيق قانون العمل والضمان الاجتماعي لشموله بالمعالجات بعدها القواعد المنظمة للسلوك الاجتماعي الاقتصادي.

❑ ثالثاً: نطاق الدراسة :

سيتم تحديد نطاق البحث في هذا الموضوع بالمبادئ والقواعد القانونية المنظمة لعلاقات العمل بالتركيز على قانون العمل العراقي وقانون الضمان الاجتماعي، والتشريعات محل المقارنة والمختصة بالدراسات الفقهية أو التشريعية لكل من إيطاليا وفرنسا ومصر.

▣ رابعاً، منهج الدراسة :

سنعتمد في دراستنا على المنهج الاستقرائي التحليلي التطبيقي للنصوص القانونية عن طريق القيام بمحاولة نقل العمال والمنشآت من الاقتصاد غير النظامي إلى النظامي انطلاقاً من مبدأ العمل اللائق من توفير العمال وإقرار الحقوق والحماية والحوار الاجتماعي؛ إذ سنبين رأي الفقه القانوني في كل مفصل من مفاصل البحث مع عرض المعالجات المناسبة للانتقال إلى الاقتصاد النظامي.

▣ خامساً، هيكلية الدراسة :

سيتم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول؛ نخصص الأول للحديث عن مفهوم الاقتصاد غير النظامي خلال ثلاثة مباحث، نبين في الأول ببيان مفهوم الاقتصاد غير النظامي من خلال إلقاء نظرة تاريخية عليه وتعريفه والمعايير التي تميزه، والثاني القطاعات والفئات المنضوية تحت الاقتصاد غير النظامي من العمال المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين والأطفال والنساء، وفي الثالث الأسباب التي تدعو إلى الانضمام إليه ومنها الأسباب الدينية الاجتماعية والاقتصادية والهجرة، أما الفصل الثاني فسننتحدث فيه عن الأشكال العاملة بالاقتصاد غير النظامي، وعلى ثلاثة مباحث؛ نخصص الأول: المنشآت العاملة بالاقتصاد غير النظامي ومنها المنشآت العائلية والمشاريع المتوسطة والصغيرة والاستخدام غير المنظم في المؤسسات المنظمة وغير المنظمة، والثاني الصيغ المستحدثة للعمل بالاقتصاد غير النظامي من العمل من المنزل أو العمل في الشوارع أو العمل عن بعد، أما في الثالث فهي الأعمال ذات الطابع الجنائي من خلال الاحتيال والتهريب وتجارة الرقيق الأبيض، فيما نتكلم في الفصل الثالث على الحماية القانونية المفتقدة لعمال الاقتصاد غير النظامي من خلال أربعة مباحث؛ ففي الأول: عن علاقات العمل والاستثناءات التي ترد عليها، وفي الثاني: القواعد الحمائية بشخص العامل منها ما تعلق بالأجر أو مواعيد العمل والإجازات وغيرها وقواعد إنهاء علاقات العمل، وفي الثالث: القواعد الحمائية للعمال مهنيًا منها تأمين بيئة العمل وتدرج العمال والضمان الصحي، وفي الرابع الخدمات الاجتماعية العمالية، وفي الفصل الرابع: نأخذ الأطر الاستراتيجية الموجهة للانتقال إلى الاقتصاد المنظم والذي يكون على خمسة مباحث؛ إذ نعالج في المبحث الأول استراتيجية النمو وتوليد العمالة الجيدة، ونعالج في الثاني البيئة التنظيمية للعمل، وفي الثالث تنظيم قطاع المنشآت، أما في الرابع فهو التنظيم والتمثيل والحوار الاجتماعي، وفي الخامس المعالجات القانونية في الأنظمة القانونية المقارنة وهي كل من إيطاليا وفرنسا ومصر.